الأخ الدكتور سعيد ابو علي الأمين العام المساعد

الأخوة رؤساء وأعضاء الوفود:

الأخوات والإخوة الحضور

ونحن نلتقي في الدورة اثنا عشر بعد المئة لمؤتمرنا هذا، في رحاب الجامعة العربية، أحييكم جميعاً وأتمنى أن تكون نتائج هذه الدورة إضافة نوعية لما تم العمل فيه في الدورات السابقة، والخروج بالصيغة المثلى التي تلبي طموحاتنا وأهدافنا بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة على كافة الأصعدة.

كما ونغتنم هذه الفرصة الطيبة لأعرب عن خالص الامتنان والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ولأمينها العام معالي الأخ د. أحمد أبو الغيط علي جهوده الحثيثة ومواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية، والشكر ايضاً للأخ د. سعيد ابو علي الأمين العام المساعد-رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة ولكافة العاملين في إدارة فلسطين بالجامعة على رعايتهم لهذا المؤتمر وعلى جهدهم المخلص والبنّاء الذي يبذلونه لضمان نجاح أعماله، ومتابعتهم الحثيثة والمستمرة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمراتنا السابقة، والشكر موصول لجمهورية مصر الشقيقة على مواقفها الثابتة والراسخة باعتبار القضية الفلسطينية، القضية الأولى للعرب، كما اجدد شكري لوفد جمهورية مصر العربية على تكرمهم المعتاد لمنح مقعد رئاسة المؤتمر لدولة فلسطين .

كما وأعرب عن خالص الامتنان والتقدير للدول العربية المضيفة على كل ما يقدمونه من حسن رعاية واهتمام للاجئين الفلسطينيين وتحملهم اعباءً اضافية في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة، ونثمن مواقفها الداعمة لقضية اللاجئين وحقهم المشروع في العودة، وتحركاتها السياسية على كافة المستويات وفي المحافل الدولية لدعم الاونروا ووقف تنفيذ التشريعيات الإسرائيلية التي تستهدف ولايتها .

الأخوات والإخوة الحضور:

تلتئم الدورة اثنا عشر بعد المئة لمؤتمر المشرفين، وحرب الإبادة الجماعية والتجويع والتهجير ضد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، تدخل عامها الثاني، حرب خلفت أكثر من 146 ألف شهيد وجريح، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 10 آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قتلت عشرات الأطفال والمسنين، وتسببت في نزوح ما يزيد عن 1.9 مليون فلسطيني يقيمون في مراكز الايواء والخيام، حرب أحرقت الأخضر واليابس، وتسببت بتدمير أكثر من 75 في المئة من القطاع الإسكاني والمستشفيات والمدارس والجامعات والكنائس والمساجد وتدمير مؤسساته الاقتصادية والبنى التحتية وشبكات المياه والصرف الصحي والاتصالات وتدمير عامين من التعليم المدرسي والجامعي، لقد دمر جيش الاحتلال الإسرائيلي ملامح الحياة بغزة، حيث حول القطاع إلى منطقة "غير صالحة للعيش او السكن فيها، وتحولت شوارعها لمقابر تفوح منها فقط رائحة البارود والدم والدمار والجوع و المعاناة والبؤس والألم .

ولا تزال إسرائيل تمعن في ارتكاب حرب الإبادة الجماعية، والتهجير القسري، والتجويع في مخيم جباليا، وبلدة بيت لاهيا، وسط حصار مشدد منذ الخامس من أكتوبر الماضي، **أي ما يزيد عن 70 يوماً** ولا يزال مستمراً يمنع خلاله إدخال الغذاء والمياه والوقود والدواء، ويمنع فيه الاونروا والمنظمات الدولية من التدخل الإنساني لإنقاذ المدنيين، ما خلّف المئات من الشهداء والجرحى، وفي الأسابيع الماضية، بدأت أزمة مجاعة حقيقية تلوح في وسط وجنوب قطاع غزة كما هو في شماله، بسبب نفاد الدقيق والمواد الأساسية من الأسواق وخيام النازحين ، واضطرارهم لاستخدام الدقيق الفاسد لإطعام عائلاتهم، والبحث عن بدائل غير صحية.

ان ما يجري في شمال قطاع هو تنفيذ إسرائيل لخطة الجنرالات التي تقضي بتهجير شعبنا الفلسطيني من أرضه في شمال قطاع غزة، وتحويلها الى مناطق امنية وعسكرية عازلة تمهيداً لبناء المستوطنات عليها، والتي تتقاطع مع تصريحات اقطاب حكومتها اليمينية ودعوة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى بناء المستوطنات مجدداً داخل القطاع بحجة خدمة الأمن في إطار مخطط الحسم الاسرائيلي لإنهاء الصراع بالقوة المفرطة المبنية على تخيير الفلسطينيين بين الموت، أو الخضوع، أو الهجرة، وهي تشمل الحسم العسكري والحسم الاستيطاني القائمين على القوة وفرض الحقائق على الأرض.

الأخوات والاخوة الحضور:

ومع استمرار حرب الإبادة في قطاع غزة، تواصل إسرائيل حربها على محافظات الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة ومخيماتها عبر عملياتها العسكرية التي اسفرت عن مئات الشهداء والجرحى، وخلفت دماراً هائلاً في البنى التحتية للمخيمات الفلسطينية ومنازل اللاجئين الفلسطينيين، في مسعى الى تفريغ مخيمات الضفة وضرب حق العودة ، في اطار المخطط الاوسع هو تهجير الفلسطينيين من أراضيهم بالقوة من خلال الإجراءات التدريجية التي تنتهجها حكومة الاحتلال الإسرائيلي لعملية ضم الضفة الغربية تحت السيادة الاسرائيلية بعد مصادقتها في مطلع تموز/يوليو 2024 على خطة تشمل شرعنة 5 بؤر استيطانية في الضفة الغربية ونشر عطاءات لبناء 3500 وحدة سكنية لتوسيع مستوطناتها المقامة على الأراضي المحتلة عام 1967، وموافقتها على سحب صلاحيات الإنفاذ من السلطة الوطنية الفلسطينية في بعض المناطق المصنفة [ب] والشروع بإجراءات هدم البناء الفلسطيني المتنامي في تلك المنطقة ، ومصادرة 12,7 كيلومترا مربعا من أراضي منطقة الأغوار مصنفة ضمن أراضي منطقة "ب" (محمية طبيعية) وتحويلها إلى أراضي دولة، هذه الإجراءات التي تعتبر امتداداً لحرب الإبادة والتهجير، وتصعيداً خطيراً نحو تكريس الاحتلال، وتحدى للمجتمع الدولي وقراراته ، وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتطبيق قرار محكمة العدل الدولية بإنهاء الاحتلال من كافة الأراضي المحتلة في العام 1967 .

ويأتي في هذا السياق ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك من مواصلة الجماعات الاستيطانية المتطرفة التي ترعاها دولة الاحتلال عمليات الاقتحام والتوغل المنسقة في المسجد الأقصى المبارك، وتقويض حرية العبادة

ومنع المصلين من الدخول إليه بهدف تأكيد السيطرة والسيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف وفرض التقسم الزماني والمكاني كجزء لا يتجزأ من محاولاتها لترسيخ الاحتلال في المدينة المقدسة ومحو هويتها الفلسطينية والعربية والإسلامية والمسيحية، ويترافق مع ذلك تصعيد حملات التهويد والاستيطان وهدم المنازل والتهجير القسري في مدينة القدس المحتلة .

ومع كل هذه الجرائم الإسرائيلية، يقف العالم بين عاجز عن وقف حرب الإبادة الجماعية والعدوان على شعبنا في الضفة والقدس، أو صامت عنها أو داعم لها، وبدلاً من أن يقوم مجلس الأمن بتولي مهمته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، ويصدر قراراً ملزماً بوقف العدوان الإسرائيلي وإطلاق النار. تم تعطيل دور مجلس الأمن، من خلال الفيتو الأمريكي الذي تم استخدامه عدة مرات خلال فترة وجيزة، الأمر الذي منح إسرائيل الحماية وأعطاها الفرصة الكاملة لترتكب جريمة الإبادة الجماعية لأكثر من 14 شهراً ولا تزال تواصل ارتكاب هذه الجرائم .

الاخوات والاخوة الحضور:

تسعى إسرائيل في ظل استمرار حربها، الى انهاء عمل الاونروا واستبدالها بمنظمات دولية بديلة عنها، لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتغيير معايير الحل السياسي المستقبلي من جانب واحد، وفي اطار هذا المخطط أعلنت حكومة الاحتلال بأن القضاء على الاونروا، أحد اهداف حربها المعلنة، والتي على ضوئها اتهمت الاونروا بدعم الإرهاب، ورغم ان التحقيقات الأممية أثبتت بعدم صحة ادعاءاتها، الا ان اسرائيل استهدفت موظفي الاونروا ومنشآتها ومركباتها ومخازنها وقوافل مساعداتها الإنسانية في قطاع غزة ومراكز الإيواء التابعة لها بـ أكثر من 470 عملية عسكرية منذ السابع من أكتوبر 2023، قتلت من خلالها 247 موظفاً من موظفي الاونروا اثناء قيامهم بعملهم الإنساني ، ودمرت 190 منشأة تابعة لها، بل واستهدفت مقرات الاونروا في الضفة الغربية ، واتخذت قراراً بمصادرة الأرض المقام عليها مقر الأونروا في حي الشيخ جراح في مدينة القدس، وتحويل الموقع إلى بؤرة استيطانية في تحدٍ صريح لميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، والأوامر الملزمة لمحكمة العدل الدولية، التي أكدت أنه لا سيادة لإسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

ولم ينته الامر عند هذا الحد، بل اقرت الكنيست الإسرائيلية في 28 أكتوبر الماضي قانونين ضد الاونروا احداهما يحظر أنشطتها في القدس المحتلة والثاني الغاء الاتفاقات الثنائية بينهما، وإلغاء امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها الممنوحة لها منذ عام 1967، وقد تؤدي تنفيذ القوانين الإسرائيلية بحظر أنشطة الاونروا الى انهيار عمليات الاونروا في قطاع غزة وفي الضفة الغربية والقدس المحتلة مما يستوجب تدخلاً فاعلاً من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة وتحركاً عربياً ايضاً لمنع تمرير القوانين الإسرائيلية والزام إسرائيل على احترام ولايتها والسماح لها القيام بمهامها بحسب التفويض الممنوح لها بالقرار 302 .

وامام هذه التحديات المتشابكة والمعقدة التي تهدد ولايتها، تواجه الاونروا عجزاً مالياً كبيراً، من المتوقع ان تأخذ منحى تصاعدياً أكثر خطورة في العام 2025 مع تفاقم احتياجات ومعاناة اللاجئين في المخيمات الفلسطينية في ظل نقص حادّ في تمويل الاستجابة الإنسانية والعجز المالي المتأصل في ميزانية الاونروا، ومع استمرار قطع التمويل الأمريكي الذي يقدر بـ 365 مليون دولار، ولجوء بعض كبار المانحين الى تأخير تقديم مساهماتهم المالية الى حين التحقق من مدى التزام الاونروا بتنفيذ توصيات كولونا، وأخرى رهنت تقديم تمويلها بشروط مسبقة في اطار تفاهمات موقعة مع الاونروا، وإصرار بعض المانحين بتقديم تمويل مخصص لدعم نداء طوارئ غزة دون غيره والذي تسبب في عجز مالي كبير في ميزانية الاونروا الاعتيادية للعام 2025 يحول دون قدرتها على إدارة برمجها الأساسية وصرف رواتب موظفيها، وهذا بحد ذاته تحدياً اخراً يواجه الاونروا يهدد وقف عملياتها في الأقاليم الخمسة الى جانب مخاطر التشريعيات الإسرائيلية التي ستدخل حيز التنفيذ في 30 كانون الثاني /يناير 2025 على تقويض ولايتها مما يستوجب التحرك سريعاً لحشد الدعم السياسي والمالي للأونروا والتأكيد لكل دول العالم بان لا بديل عن الاونروا وانه لا يمكن الاستغناء عنها طالما الحل السياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين غائباً .

الاخوات والاخوة الحضور:

امام هذا الواقع الصعب والمعقد، ومع استمرار الحرب الإسرائيلية على شعبنا الفلسطيني، ندعو الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها سواء الجمعية العامة او مجلس الامن بتحمل مسؤولياتهم إزاء فرض وقف فوري وشامل للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني عبر تضمين قراره 2735 الصادر عنه في 11 حزيران الماضي تحت البند الفصل السابع، في إطار مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإلزام إسرائيل بالأوامر الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق ، بتنفيذ القرارين 2720 و 2728 وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، بالإضافة الى إلزامها بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال 12 شهرا، كما يتطلب منا جميعا كجامعة دول عربية ودول مضيفة التصدي لأي محاولة للتهجير والطرد أو النقل القسري للشعب الفلسطيني عن أرضه، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بما فيها القدس، ودعم واسناد رؤية فلسطين لما يسمى باليوم التالي لنهاية الحرب في قطاع غزة التي قدمها السيد الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين خلال كلمته التاريخية في الدورة (79) للجمعية العامة في سبتمبر الماضي والتي تضم 12 بنداً تبدأ بوقف العدوان في غزة والضفة الغربية، وتامين الحماية للشعب الفلسطيني والأونروا وصولا إلى بسط سلطة دولة فلسطين على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

في الختام نؤكد على التنسيق المشترك وبلورة موقف عربي موحد تجاه جميع القضايا المصيرية لقطع الطريق أمام حكومة اليمين المتطرف من تمرير مشاريعها ومخططاتها العنصري الرامية إلى فرض سياسة الامر الواقع ورؤيتها للحل من جانب واحد التي تخرج عما أقرته الشرعية الدولية وحماية الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

شكراً لحسن استماعكم أتمنى لهذا الاجتماع كل النجاح